استعداداً لاحتضان فعاليات العيد الوطني الـ١٥:

إنجاز ٨٠٪ من مشاريع البنية التحتية بحضرموت

■.. المكلا /سبأ

أقر المجلس المحلي بمحافظة حضرموت في ختام أعمال دورته الاولى المنعقدة خلال الفترة ١٧ - ٢٠ من الشهر الجاري برئاسة الاخ عبدالقادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت التقارير المطروحة في الدورة والملاحظات الواردة عليها والتي تضمنت تقييما لنشاطات عدد من المرافق الخدمية خلال العام الماضي ٢٠٠٤م على مستوى مديريات الساحل والوادي والصحراء ٠

وأشاد اعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتحسين مستوى الايرادات والتي بلغت خلال العام الماضي ٨٠٩ ملايين و٨٠٣ آلاف ريال بنسبة زيادة بلغت ١٠٪ عن الربط٠

وأكد متابعة تنفيذ المقترحات الواردة على التقرير المالي لعام ٢٠٠٤م والتي ستساعد على تطوير وتحسين الأداء في هذا الجانب ٠

وفي الجلسة الختامية أطلع الاخ المحافظ أعضاء المجلس على ماتم انجازه من مشاريع تطويرية للبنية التحتية استعدادا لاحتضان مدينة المكلا فعاليات العيد الوطني الخامس عشر للجمهورية اليمنية والتي بلغت نسبة الانجاز فيها أكثر من ٨٠٪ وسوف يتم الانتهاء منها في النصف الاول من مايو القادم ٠

وأشار الى أن أهم المشاريع تتمثل بمشروع خور المكلا السياحي وطريق المكلا المطار ومنصة العروض وكورنيش المحضار الى جانب المشاريع الخدمية والتنموية في المدن الرئيسية في عموم مديريات المحافظة ٠

وزير النفط والمعادن يزور فرنسا

صنعاء/سبأ/

■ توجه إلى باريس أمس الدكتور/ رشيد بارباع وزير النفط والمعادن والوفد المرافق له للمشاركة في اجتماع مجلس ادارة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال والذي سيعقد خلال الفترة من٢١ - ٢٢ ابريل الجاري.

وأوضح الاخ الوزير لوكالة الانباء اليمنية سبأ ان الاجتماع سيناقش عملية تسويق الغاز اليمني في ضوء اتفاقيات المبادئ الموقعة بين اليمن والشركات المسوقة للغاز مؤخرا. واشار إلى انه سيتم تصدير ما يصل إلى ستة ملايين وسبعة من عشرة طن من الغاز اليمني إلى الاسواق الاسيوية والامريكية ابتداء من العام ٢٠٠٨م ..

منوها إلى انه من المتوقع ان يتم البدء بتنفيذ الانشاءات الخاصة بمشروع الغاز المسيل في النصف الثاني من العام الحالي.

جدير بالذكر ان هذا المشروع الذي تصل تكلفته الاجمالية إلى ثلاثة مليار دولار يعد من اكبر المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي يتم تنفيذها في اليمن بفضل المناخ الذي يوفره قانون الاستثمار.

في إطار التعاون اليمني.. الالماني:

بحث انشاء مشاريع صغيرة بعدن

عدن/سبأ

■،، التقى الأخ عبد الكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن أمس الأخ يوسف توما مدير برنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص عمل ضمن برنامج التعاون اليمني- الالماني تم في اللقاء مناقشة واستعراض تفعيل دور البرنامج في خدمة المجتمع وايجاد فرص عمل للشباب والمرأة من خلال إنشاء مشاريع صغيرة خدمية٠

كما تطرق اللقاء الذي حضرته الاخت فاطمة مريسي رئيس فرع اتحاد نساء اليمن بعدن والأخ محمد المفلحي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بمكتب محافظ عدن والأخ توفيق الذبحاني مدير مكتب البرنامج بعدن ، إلى القضايا ذات الصلة بخلق كيانات قابلة للاستمرار والاسهام في التخفيف من الفقر والحد من انتشار البطالة في المجتمع ٠

تشكيل لجان فرعية لإعداد الخطة الخمسية الثالثة بالأمانة

صنعاء/سبأ

ناقش الاجتماع الأول للجنة اعداد الخطة الخمسية واللجنة الفنية بأمانة العاصمة وثائق اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م

واطلع الاجتماع الذي ترأسه الأخ محمد العمري وكيل أمانة العاصمة للشئون المالية والادارية على التعليمات المرفقة بالخطة بشأن تحديد الخطوط العامة لبرنامج العمل التنفيذي للجنتين ٠

وأقر الاجتماع تشكيل عدد من اللجان الفرعية المتخصصة على مستوى المكاتب التنفيذية والمديريات لاعداد الخطط والبرامج التنفيذية على مستوى كل وحده٠

حضر الاجتماع الاخوة اعضاء الهيئة الادارية بالمجلس المحلي بالأمانة٠

خلال عام ٢٠٠٤م:

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين بلادنا ودول منظمة التعاون الاقتصادي إلى ٢٩٦,٤ مليار ريال

كتب/ علي البشيري

■،، ارتفع حجم التبادل التجاري بين بلادنا ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى ٢٩٦,٤ مليار ريال في ٢٠٠٤م مقابل ٢٦٨,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م وبزيادة ٢٣,٨ مليار ريال.

واشارت بيانات احصائية إلى زيادة قيمة الصادرات اليمنية إلى ٧٧,٩ مليار ريال مقارنة بـ ٦٦,٢ مليار ريال وبزيادة تقدر بنحو ١١,٧ مليار ريال وفي المقابل ارتفعت واردات بلادنا من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى ٢١٨,٥ مليار ريال مقارنة بـ ٢٠٢,٤ مليار ريال وبزيادة ١٦,١ مليار ريال خلال نفس الفترة.

ووفقاً للاحصائيات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء فقد احتلت اليابان الشريك التجاري الأول لبلادنا في إطار دول المنظمة في عام ٢٠٠٤م حيث بلغ حجم التبادل التجاري ٤٦,١ مليار ريال منها ٢٧,٣ مليار ريال واردات ونحو ١٨,٧ مليار ريال صادرات.

وجاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بتجارة بينية بلغت ٣٨,٦ مليار ريال يليها المملكة المتحدة ٣١,٣ مليار ريال وكوريا الجنوبية ٣٠,٧ مليار ريال والمانيا ٢٣,٧ مليار ريال.

وبلغ حجم التبادل التجاري لبلادنا مع فرنسا والتي جاءت في المرتبة السادسة نحو ٢٣ مليار ريال يليها استراليا ١٦,٧ مليار ريال ونيوزلندا ١٥ مليار ريال وايطاليا ١٣,٦ مليار ريال وهولندا ١١,١ مليار ريال والدنمارك ٦ مليارات ريال وبلجيكا ٤,٨ مليار ريال واسبانيا ٣,٨ مليار ريال.

وجاءت السويد في المرتبة الرابعة عشرة حيث بلغ حجم التجارة البينية معها ٣,٦ مليار ريال يليها النمسا ٢,٨ مليار ريال ثم كندا ٢,١ مليار ريال واليونان وتركيا ١,٧ مليار ريال لكل منهما.أما بولندا فقد بلغ حجم التبادل التجاري معها نحو ١,١ مليار ريال يليها التشيك ٥٩٠ مليون ريال وفنلندا ٥٨٧ مليون ريال وهنغاريا ٢٩٦ مليون ريال والبرتغال ١٤٣ مليون ريال.

في اجتماعه برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل:

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين يقر خطته للعام الجاري

الثورة/ مطهر هزبر

□ .. استعرض مجلس إدارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في اجتماعه أمس بصنعاء برئاسة الاخ عبدالكريم الارحبي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس الإدارة وبحضور ممثلي عدد من الوزارات والجهات الممثلة في مجلس الإدارة عددا من القضايا ذات الصلة بنشاط الصندوق وتفعيل أدائه للاسهام في تقديم كافة الدعم لمراكز وجمعيات المعاقين في مختلف محافظات الجمهورية.

كما ناقش المجلس تقارير عن الزيارات الميدانية للمحافظات وتوصية لجنة القوى العاملة بمجلس النواب ومذكرة مكتب رئاسة الجمهورية حول تقييم أنشطة الصندوق خلال الأعوام الماضية.

وأقر المجلس الحساب الختامي للعام الماضي والتقرير الخاص للعام الجاري ٢٠٠٥م.

وأكد المجلس بهذا الشأن على ضرورة مواصلة أنشطة الصندوق الهادفة إلى رعاية وتأهيل شريحة واسعة من المعاقين وتقديم الدعم اللازم لمراكز الرعاية وجمعيات المعاقين للارتقاء بخدماتها بشكل أفضل.

بُدءت في صنعاء وتشمل مختلف المحافظات:

ورشة تعريفية بالتعليم الموازي في المعاهد المهنية

كتب/حمدي دويلة

■،، بدءت أمس بمبنى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ورشة العمل التعريفية بنظام التعليم الموازي التي ينظمها قطاع المناهج بالوزارة على مدى ٨ أيام في عدد من المحافظات، وفي حفل التدشين أكد المهندس عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني السعي الى تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني وذلك من خلال الاهتمام بالمعاهد الفنية ورفع طاقاتها الاستيعابية وتطوير المناهج بما يتماشى مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.. بالاضافة الى القضاء على كل اشكال الاختلالات التي رافقت منظومة التعليم الفني خلال الفترات الماضية.

من جانبه أكد الأخ علي حمود طاهر مدير عام المناهج بأن هذه الورشة ستسهم في التعريف بنظام التعليم الموازي كنمط جديد من انماط التعليم التي تبنتها الوزارة ضمن استراتيجية تطوير التعليم الفني من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من الطلبة الراغبين في الالتحاق بالمعاهد المهنية والمساهمة في التخفيف من البطالة ومكافحة الفقر.

وتهدف الورشة التي ستعقد تباعاً في عدد من محافظات الجمهورية الى التعريف بالتعليم الموازي الذي يرمي الى توفير فرص التعليم للراغبين ورفع كفاءة الأداء في هذه المهن وإكسابهم المعارف النظرية والمهارات العملية وتلبية احتياجات سوق العمل من المهارات الفنية المختلفة ورفع مستوى الوعي المهني وصولاً إلى رفع مستوى الطاقة الاستيعابية للمعاهد والمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الفني والمهني.

حضر حفل التدشين وكلاء وزارة التعليم الفني والمهني وعدد من مدراء العموم بالوزارة.

٢٨,٥ مليار ريال تكلفة المشاريع الجاري تنفيذها بوادي وصحراء حضرموت

سيئون/ أحمد بزعل

■ .. أوضح الاخ رمضان عبود باخبير مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوادي حضرموت والصحراء أن العمل جار في ١٠١ مشروع قيد التنفيذ بتكلفة ٢٨,٥ مليار ريال تشكل مشاريع البنية التحتية بما نسبته ٨٠٪ من هذه الكلفة.

وأشار في تصريح لـ(الثورة) إلى أن مشاريع الطرق الجاري تنفيذها بلغت تكلفتها ١٧ مليارا وخمسمائة مليون ريال بالإضافة إلى مجالات الكهرباء والمياه وغيرها من المجالات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية.

ولفت باخبير إلى أن العمل يجري في بناء عدد من المدارس بمديريات الوادي والصحراء بالإضافة إلى عدد من الوحدات الصحية في مديريات الوادي والصحراء، مؤكدا بانه سيترتب على هذه الاستثمارات تحسين مستوى معدلات النمو لكل المؤشرات بما يتعلق بالتربية والتعليم والصحة والسكان وأطوال الطرق ونسبة التغطية للكهرباء والمياه وانعكاساتها بشكل ايجابي على مستوى تقديم الخدمات لمواطني مديريات الوادي والصحراء.

وأكد مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوادي حضرموت والصحراء على أنه تم انجاز الكثير من المشاريع خلال عام ٢٠٠٤م حيث بلغ عددها خمسة وأربعين مشروعا بكلفة اجمالية بلغت ثلاثة مليارات وستمائة مليون ريال توزعت على عدة مجالات تنموية والأرقام تكشف ذلك:

وأشار إلى أن مجال السياحة حظي بأربعة مشاريع بكلفة أربعمائة وثمانين مليونا بتمويل من القطاع الخاص وتركزت في إنشاء الفنادق السياحية في مديريات الصحراء ومديرية سيئون.

وفي مجال الصحة والسكان تم انجاز ثلاثة عشر مشروعا بكلفة اجمالية مائة وسبعة ملايين ريال شملت بناء وتجهيز سبع وحدات صحية وثلاثة مراكز صحية وبناء مستودع طبي وترفيع وحدة صحية إلى مركز صحي بالإضافة إلى تسوير أرضية مستشفى باجحلبان بتريم.

مجال التربية والتعليم

● وأشار إلى أنه تم انجاز ستة مشاريع بكلفة مائة وخمسين مليون ريال في مجال التربية والتعليم تمثلت في بناء عدد ٥٣ صفا للتعليم الأساسي بمديريات (تريم - شبام- ساه- حوره- زمنج ومنوخ).

الاتصالات

● منوها إلى أن مجال الاتصالات بوادي حضرموت والصحراء شهد تنفيذ العديد من المشاريع حيث وصلت الخدمة الهاتفية إلى أكثر من ثلاث عشرة منطقة وتحديدا في خدمات يمن موبيل وبلغت كلفتها تسعمائة وثمانين مليون ريال بالإضافة إلى أنه تم تأهيل بريد سيئون ومواصلة الأعمال في مطار سيئون.

وفي مجال الاشغال والطرق أوضح باخبير أنه تم استكمال ثلاثة مشاريع أبرزها طريق (الغرف - ساه) البالغة كلفتها مليار وثلاثمائة مليون ريال بالإضافة إلى استكمال العمل في مشروع رماه السكني الذي يتكون من عشرين وحدة سكنية في مديرية رماه بكلفة ستة وسبعين مليون ريال) إضافة إلى انجاز وسفلتة مجموعة كيلومترات في مدن وادي حضرموت حيث بلغت التكلفة الاجمالية لمشاريع الطرقات والوحدة السكنية نحو (مليار وسبعمائة مليون ريال تقريبا).

التجارة الخارجية وأثرها على موقف الحساب الجاري

(٢-٣)

أحمد ماجد الجمّال

□ .. هناك تفسيرات مختلفة للعجز في ميزان المدفوعات منها أن الزيادة في الطلب الكلي مقابل تراجع العرض الكلي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وأن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار وازدياد عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة وأثر كل ذلك على حوافز الانتاج الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الانتاجية وارتفاع في حجم الاقتراض الخارجي.

وهذا ما يسمى بإدارة الطلب الكلي وبالعادة عند حدوث أزمات تستهدف الاصلاحات إجراءات الاصلاح الهيكلي كمعالجة لجانب العرض وكفائة استخدام الموارد والتركيز على قطاعات معينة مثل التجارة والمالية والصناعة وتهدف سياسة العرض الكلي إلى زيادة الانتاج المحلي وخاصة من السلع المتاحة للتصدير وذلك عبر ظروف الانتاج وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو ومحاولة رفع كفائة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة، وفي العادة يكون العجز في ميزان مدفوعات الدول مرتبطا بضعف مركزها التنافسي بالمقارنة مع الدول الأخرى في مجال التبادل التجاري الدولي مما يتسبب في انخفاض قيمة وحجم صادراتها من السلع والخدمات عن قيمة وارداتها وبالتالي العجز في حسابها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، ويعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يوجز بأسلوب علمي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عادة سنة وتتألف المعاملات من تلك التي تتضمن معاملات في السلع والخدمات والدخل ومعاملات تتضمن أصول وخصوم مالية مع العالم الخارجي ومعاملات تبوب كتحويلات ومساعدات.

ويتضح من ذلك مدى شمول الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ونوعية المعاملات المدرجة فيه وتدل الإشارة إلى فترة معينة على أن بيانات الميزان تمثل تدفقات وليست أرصدة وتتمثل معظم المعاملات في عمليات تبادل يزود أحد المتعاملين (الكيان الاقتصادي) قيمة اقتصادية إلى متعامل آخر ويتلقى مقابلها قيمة مساوية ويمكن تصنيف الأشياء التي تعتبر ذات قيمة اقتصادية تصنيفا عريضا باعتبارها بنوداً حقيقية (السلع - الخدمات - الدخل) وبنود مالية وفي الحالات التي تقدم فيها السلع أو الخدمات معطاة أو عندما يكون تسجيلها على جانب واحد لأسباب أخرى تسجل كأنواع خاصة من القيود تعرف بالتحويلات باعتبارها القيود الموازنة المطلوبة.

حيث يتخذ نظام التسجيل في ميزان المدفوعات شكل نظام القيد المزدوج وبمقتضاه تظهر كل معاملة في شكل قيد دائن وقيد مدين.

وبناء على ذلك يكون ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية وينقسم إلى جانبين عموديين كبيرين الأول للدائن والثاني للمدين وبعد هذا يوجد عمود آخر للفرق بين قيمتي هذين العمودين أي لصافي الدائن أو لصافي المدين ويقيد في جانب الدائن في الميزان كافة المبادلات الاقتصادية أو العمليات التي يجريها الاقتصاد مع العالم الخارجي والتي تؤدي إلى زيادة مديونية الدولة للدول الأخرى مثل استيراد سلعة بمقابل وباعتبار ميزان المدفوعات سجلا محاسبيا إنما يتبع فيه مبدأ القيد المزدوج وهكذا يقابل كل قيد لعملية ما بين الاقتصاد والعالم الخارجي في جانب الدائن من الميزان قيد مساو له تماما في قيمته في جانب المدين منه، كما أنه يقابل كل قيد لعملية ما بين الاقتصاد والعالم الخارجي في جانب المدين في هذا الميزان قيد مساو له تماما في قيمته في جانب الدائن، وفي الواقع العملي إن كل عملية تتم بمقابل إنما يوجد لها وجهان: الأول مادي والثاني مالي أو نقدي.

فعندما يبيع أحد المقيمين سلعة ما إلى غير مقيم فإن الوجه الأول لهذه العملية يتمثل في الكمية المادية من السلعة التي ستخرج من الدولة ويتمثل وجهها الثاني في قيمة المال أو النقود التي ستدفع ثمنا لهذه الكمية المادية من السلعة طبقا لمبدأ القيد المزدوج فإن قيمة الكمية المادية من السلعة إنما تقيد في جانب الدائن باعتبارها تصديرا من الدولة إلى الخارج ويقابل هذا القيد قيدا آخر ماليا أو نقديا مساو له تماما في قيمته ولكن في الجانب الآخر أي في جانب المدين والعكس صحيح بالنسبة إلى عمليات شراء إحدى الدول سلعة من دولة أخرى.

أما فيما يتعلق بكافة المبادلات التي تتم بمقابل فإن القيد في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات أي القيد المالي أو النقدي إنما يتم غالبا في حساب رأس المال قصير الأجل ومعنى هذا أن كل عملية تقيد في جانب الدائن في ميزان المدفوعات إنما يقابلها قيد مساو لقيمتها تماماً في حساب رأس المال قصير الأجل غالبا ولكن في جانب المدين ، كما ان عملية تقييد في جانب المدين في هذا الميزان إنما يقابلها قيد مساو لقيمتها تماما في هذا الحساب غالبا ولكن في جانب الدائن.

وتضم المصادر الرئيسية لبيانات المعاملات السلعية الاحصاءات التجارية وهي موجز للبيانات المتجمعة لدى النظم الجمركية لبلد ما وبيانات سجلات الصرف التي تبين المدفوعات أو المبالغ المتحصلة من النقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي وتسجل الاحصاءات التجارية التحرك الفعلي للسلع عبر الحدود في حين أن سجلات الصرف تشير إلى المدفوعات والمتحصلات بالنسبة للسلع أو الخدمات أو الدخل.

ولا يتفق هذان المصدران بالضرورة مع مبدأ ميزان المدفوعات لتسجيل المعاملات وقت إدراج تغيير الملكية في دفاتر المشتري والبائع وعلى ذلك يتم إجراء تعديلات للفروق في نطاق الشمول والتبويب والتوقيت وتعتبر تعديلات نظام الشمول في سجل الصرف ضرورية بحيث تشمل المعاملات التي لا تتم تسويتها من خلال الجهاز المصرفي وتجري تسوية الواردات الحكومية وتجارة المقايضة والتحويلات النوعية والمعاملات عن طريق إحداث تغييرات في الأصول والخصوم المالية المحازة من الخارج وهي أمثلة للبنود التي قد لا تكون متضمنة في سجل الصرف كذلك فإن تعديلات نطاق الشمول لبيانات الاحصاءات التجارية ملائمة بالنسبة للسلع المشتراة من الجانب التي لا تعبر الحدود الجمركية للبلد المستورد مثل شراء الطائرات لخطوط الطيران المحلية، والسلع التي تعبر الحدود الجمركية ولكنها تستمر ملكيتها لأجانب (مشتريات عن طريق السفارات) وبالتالي يكون من اللازم إجراء التعديلات على التبويب من أجل وضع المعاملات على أساس فوب (الشحن الرخيص) (أو ما يعرف أيضا بالشحن على سطح المركب بدون تأمين وأجور شحن) مع إجراء التعديلات المقابلة في حساب الخدمات.

وتعد التعديلات في التوقيت مهمة عندما يكون هناك تغيرات جوهرية في حجم التدفقات التجارية أو عندما يحتفظ المقيمون بمخزون كبير من السلع في الخارج أو لدى احتفاظ غير المقيمين بهذا المخزون في الداخل وتسجيل بيانات التجارة والانتقال المادي للسلع ومن المتوجب تعديلها لاحتساب التغيرات في المخزون وكذلك يتم إجراء تعديلات التوقيت على سجلات النقد الأجنبي لكي تسمح بإظهار المدفوعات المسبقة والائتمانات التجارية.

إن أحد الأغراض الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هو إعطاء مؤشر بخصوص الحاجة لتعديل السياسة العامة لإصلاح الاختلال الخارجي ويستوجب النظام المحاسبي ذو القيد المزدوج لوجود توازن بميزان المدفوعات ويتضمن الفائض أو العجز عملية تجميع لبنود معينة من المعاملات الخارجية وتمييز المعاملات فوق الخط والتي تعني تحقيق فائض عن البنود تحت الخط والتي تعني تحقيق عجز في الميزان.

تدشين صرف مستحقات الضمان برداع

البيضاء / سبأ

■،،دشن الأخ عبدالله علي ناشر الأحمر وكيل محافظة البيضاء لشئون رداع أمس عملية صرف المستحقات من صندوق الرعاية الاجتماعية للربع الأول من العام ٢٠٠٥ م. وبلغ عدد المستفيدين من مديرية رداع ١٨٥٥ حالة ضمان اجتماعي بمبلغ تسعة ملايين و٢٠٠ الف و٨٠٠ ريال ٠

وأوضح الأخ عبد الولي علي السماوي مديرمكتب صندوق الرعاية الاجتماعية بالمنطقة الثانية برداع لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن عملية الصرف وفق آلية جديدة تعتمد البطائق الجديدة والتقرير والكشوفات اليومية ٠

واشار السماوي إلى أن عملية الصرف شملت المنطقة الثانية برداع والعرش والرياشية وصباح والقرشية وولد ربيع حيث بلغ اجمالي المستفيدين في هذة المديريات ٦ آلاف حالة بمبلغ ٣٤ مليونا و٥٠٠ ألف و٢٠٠ ريال ٠

حضر التدشين عدد من المسئولين واعضاء المكتب التنفيذي بمدينة رداع.

مناقشة إعداد الخطة الخمسية الثالثة بمحافظتي صنعاء وريمة

صنعاء /سبأ /

ناقشت اللجنة الفرعية لاعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م بمحافظة صنعاء أمس مشروع اعداد الخطة بمشاركة عدد من المكاتب التنفيذية بالمحافظة، واستعرض الاجتماع الذي رأسه الاخ علي محمد شريم وكيل المحافظة الملاحظات الخاصة بتحديد اولويات المشاريع الخدمية والتنموية في إطار خطة التنمية والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، وفي الاجتماع اكد الاخ وكيل المحافظة على ضرورة الاسراع في اعداد الخطة واستيفاء كافة البيانات من الجهات المشاركة في الاعداد خلال الفترة المحددة ٠ والعمل على توفير كافة البيانات المطلوبة لادراجها ضمن الخطة٠

إلى ذلك ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة ريمة في اجتماعه أمس برئاسة الاخ أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة المحاور الاساسية للخطة الخمسية الثالثة والمهام الواردة في البرنامج الزمني التنفيذي وخطط المكاتب التنفيذية للعام الجاري ، واكد الاجتماع على ضرورة العمل على انجاز الخطة الخمسية الثالثة واستكمال تقديم خطط المكاتب التنفيذية ،ورفع تقرير حول مستوى سير العمل وما تم انجازه في هذا الاطار٠

واقر المجتمعون رفع تقرير إلى وزير الادارة المحلية بشأن المشاريع الجاري تنفيذها والتي تم البدء بها من قبل محافظة صنعاء لتوفير مصادرها المالية بالطرق والاجراءات الملائمة كون المحافظة حديثة الانشاء ولم يتم توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذ المشاريع السابقة ، واكد الاخ المحافظ على ضرورة الالتزام والتقيد بما ورد في البرنامج الاستراتيجي خاصة ما يتعلق بخطط وبرامج المكاتب التنفيذية بالمحافظة ومتطلبات سير العمل بشكل عام٠

حضر اللقاء الاخوان عبدالكريم البهال وكيل المحافظة وفايد عبدالله دارس وكيل المحافظة المساعد٠